**الجمعية العامة**
الوثائق الرسمية
الدورة الثانية والسبعون
الملحق رقم ٣٥

A/72/35

# تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧

*ملاحظة*

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧]

# المحتويات


| الفصل | | الصفحة |
|---|---|---|
| | كتاب الإحالة | ٤ |
| الأول – | مقدمة | ٥ |
| الثاني – | استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين | ٦ |
| الثالث – | ولاية اللجنة | ١٨ |
| الرابع – | تنظيم الأعمال | ١٩ |
| | ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب | ١٩ |
| | باء – المشاركة في أعمال اللجنة | ١٩ |
| الخامس – | الإجراءات التي اتخذتها اللجنة | ٢٠ |
| | ألف – الإجراءات المتخذة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠/٧١ | ٢٠ |
| | باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٠/٧١ و ٢١/٧١ | ٢١ |
| السادس – | الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢/٧١ | ٢٨ |
| السابع – | استنتاجات اللجنة وتوصياتها | ٢٩ |

## كتاب الإحالة

[٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧]

السيد الأمين العام،

أتشرف بأن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة وتعميمه على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء، عملا بالفقرتين ٢ و ١٠ من قرارها ٢٠/٧١ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

*(توقيع)* فودي **سيك**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

# الفصل الأول

## مقدمة

١ - تم تقديم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا عملا بالقرار ٢٠/٧١ (٢٠١٦) الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويتضمن التقرير معلومات عن تنفيذ اللجنة لبرنامج عملها الرامي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بطرق منها الحفاظ على الوعي الدولي وحشد الجهود اللازمة من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين، وتعزيز التضامن الدولي مع محنة الشعب الفلسطيني ودعم حكومة دولة فلسطين في جهودها لبناء القدرات من أجل بناء دولة فلسطين المستقلة المستدامة والقابلة للبقاء في المستقبل.

٢ - وفي الفصل الثاني، تستعرض اللجنة الحالة المتعلقة بقضية فلسطين، بما في ذلك الأحداث التي جرت على أرض الواقع.

٣ - ويوجز الفصلان الثالث والرابع ولاية اللجنة على النحو الذي حددته الجمعية العامة، ويوفران معلومات عن عضوية اللجنة وتنظيم أعمالها خلال الفترة الممتدة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

٤ - ويتناول الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما في ذلك المشاركة في جلسات مجلس الأمن وحواره المتواصل مع المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ويتضمن هذا الفصل أيضا معلومات عن المؤتمرات الدولية وحلقات العمل لبناء القدرات التي نظمتها اللجنة، فضلا عن الأنشطة والمناسبات المقررة الأخرى التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين باسم اللجنة.

٥ - ويعطي الفصل السادس لمحة عامة عن البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢/٧١ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٦ - وترد في الفصل السابع من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها إلى الجمعية العامة.

# الفصل الثاني

## استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

### مجلس الأمن والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)

٧ - في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، استضافت ماليزيا، مع أنغولا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والسنغال ومصر اجتماعا ”لصيغة آريا“ بعنوان ”المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية: العقبات التي تعترض طريق السلام والحل القائم على وجود دولتين“، بشأن الأثر السلبي للمستوطنات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في سعيه إلى تقرير المصير والاستقلال، وآفاق تحقيق حل سلمي عادل ودائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. واستمع المجتمعون إلى معلومات مباشرة من الخبراء وممثلي المجتمع المدني، فضلا عن البيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى التي أدانت استمرار توسيع نطاق المستوطنات الإسرائيلية وطالبت بوقفها.

٨ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي قدمته كل من جمهورية فنزويلا البوليفارية والسنغال وماليزيا ونيوزيلندا، وهو وثيقة تاريخية أكد فيها المجلس من جديد رؤيته التي تتمثل في منطقة تعيش فيها دولتا إسرائيل وفلسطين الديمقراطيتان، جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وأكد المجلس من جديد قراراته ذات الصلة، وأن من واجب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد تقيدا صارما بالالتزامات والمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وشدد على أن الوضع الراهن غير قابل للاستدامة، وأن ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ خطوات هامة، تتسق مع المرحلة الانتقالية التي توختها الاتفاقات السابقة، من أجل (أ) تثبيت استقرار الوضع وعكس مسار الاتجاهات السلبية المشهودة ميدانيا، والتي بسببها يتآكل حل الدولتين ويترسخ واقع الدولة الواحدة على نحو مطرد؛ (ب) وتهيئة الظروف لنجاح مفاوضات الوضع النهائي وللدفع قدما بحل الدولتين من خلال تلك المفاوضات. وأكد المجلس من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل، وطالب بالوقف الفوري والكامل لإنشاء المستوطنات. كما أدان جميع التدابير الرامية إلى تغيير التركيب الديمغرافي وطابع الأرض الفلسطينية المحتلة والوضع القائم فيها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وأعرب عن بالغ القلق إزاء التهديد الخطير المحدق بإمكانية تحقيق حل الدولتين بسبب استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. وأكد المجلس أيضا أنه لن يعترف بأي تغييرات في خطوط عام ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ودعا إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد. وأهاب المجلس أيضا بجميع الأطراف أن تواصل بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط. وحث في هذا الصدد على تكثيف الجهود الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم دون تأخير على أساس القرارات ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ أحكام هذا القرار.

٩ - وبالإضافة إلى تقديم التقارير عملا بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، واصل الأمين العام الجهود التي بذلها أسلافه من أجل دعم التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. وفي البيانات التي أدلى بها، بما في ذلك البيان الصادر في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين للحرب العربية - الإسرائيلية في عام ١٩٦٧، كرر الإعراب عن موقف المجتمع الدولي المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، بأن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وللشعب الفلسطيني يجب أن ينتهي عن طريق التفاوض للتوصل إلى قيام دولتين بما يلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والتطلعات الفلسطينية لإقامة الدولة والسيادة، ويحقق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/أغسطس، قام بزيارة إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة أجرى خلالها محادثات مع قادة كلتا الدولتين.

## مجلس حقوق الإنسان

١٠ - قيّم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في تقريره السنوي إلى مجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة (A/HRC/35/19) معدل ''التنفيذ التام'' الإجمالي من جانب إسرائيل لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بنسبة ٠,٤ في المائة. وقد أعربت إسرائيل، في ردها على التقرير الثاني للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الوارد في الإضافة الملحقة بالتقرير، عن رأي مفاده أن الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان لا تنطبق خارج أراضيها (انظر A/HRC/25/15/Add.1، الفقرة ٥٦)، على الرغم من أن محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة، إلى جانب العهدين الدوليين الأساسيين لحقوق الإنسان، أكدت بوضوح انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة.

١١ - وفي ٢٤ آذار/مارس، اتخذ مجلس حقوق الإنسان أربعة قرارات، وفيها: (أ) شدد على ضرورة ضمان المساءلة والعدالة في جميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (القرار ٢٨/٣٤)؛ (ب) وأكد من جديد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف والدائم وغير المشروط في تقرير مصيره (القرار ٢٩/٣٤)؛ (ج) وطالب إسرائيل بأن تكف عن جميع الممارسات والإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني أو تغير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة ووضعها القانوني وتركيبها السكاني (القرار ٣٠/٣٤)؛ (د) وطالب إسرائيل بأن توقف فورا جميع أنشطتها الاستيطانية وأن ترجع عن سياستها الاستيطانية وطلب إلى جميع الأطراف المعنية، بما فيها هيئات الأمم المتحدة، أن تكفل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (القرار ٣١/٣٤).

١٢ - وعملا بالقرار ٣٦/٣١، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إعداد قاعدة بيانات تضم جميع مؤسسات الأعمال الضالعة في الأنشطة المبينة في تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (A/HRC/22/63، الفقرة ٩٦)، على أن يجري تحديثها سنويا، وأن يحيل البيانات الواردة فيها في شكل تقرير يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والثلاثين.

وقرر المجلس، في جلسته التنظيمية المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، ولمرة واحدة فقط، إرجاء النظر في ذلك التقرير حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٣ - وخلال الزيارة الميدانية السنوية التي قامت بها اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة إلى المنطقة في شهر تموز/يوليه ٢٠١٧ لجمع المعلومات للتقرير السنوي الذي يقدم إلى الجمعية العامة، لاحظت أن السلطات الإسرائيلية استمرت في اعتماد السياسات والقيام بالممارسات التي تؤثر سلبا على حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة[(١)].

## منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٤ - في ٢ أيار/مايو ٢٠١٧، اتخذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) القرار 201 EX/PX/DR.30.1 بعنوان ''فلسطين المحتلة''، أكدت فيه من جديد أهمية مدينة القدس القديمة للأديان السماوية الثلاثة، وذكّرت بأن جميع الإجراءات التي تتخذها إسرائيل والتي تغير طابع مدينة القدس، إنما هي إجراءات لاغية وباطلة؛ وأكدت من جديد أن الموقعَين المقدسين الواقعين في بيت لحم والخليل جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وشاطرت المجتمع الدولي إيمانه الراسخ بأهمية كلا الموقعين الدينية لكل من اليهودية والمسيحية والإسلام، واستنكرت الأفعال الإسرائيلية المتواصلة، مما يمس بأصالة وسلامة الموقع وكذلك ما ينجم عن تلك الأفعال من أشكال الحرمان من حرية الوصول إلى أماكن العبادة. وفي ٧ تموز/يوليه (WHC/17/41.COM/18)، أدرجت لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو مدينة الخليل القديمة، وهي موقع كهف البطاركة/الحرم الإبراهيمي، ومكان مقدس بالنسبة لليهود والمسلمين، ضمن قائمة التراث العالمي، وذكرت أن هذه الملكية تواجه مخاطر جسيمة يمكن أن يكون لها آثار ضارة على خصائصها المتأصلة التي لا بد وأن تتخذ لجنة التراث العالمي إجراءات فورية بشأنها.

## القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية والناشطين من أجل السلام

١٥ - في ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، أعرب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مايكل لينك، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ميشيل فورست، عن القلق العميق إزاء زيادة القيود التي تفرضها حكومة إسرائيل على المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وطالبا إسرائيل بالتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز عملهم.

## المصالحة بين الفلسطينيين

١٦ - لا يزال الانقسام السياسي الفلسطيني المتواصل يشكل عقبة أمام تحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية. ففي ١٦ آذار/مارس، أعلنت حركة حماس عن تشكيل لجنة إدارية لإدارة شؤون قطاع غزة،

(١) انظر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ''بيان نهاية المهمة الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية'' في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. متاح على الموقع التالي: http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21881&LangID=E.

وهي حكومة موازية بحكم الواقع. وفي ٣ أيار/مايو، كشفت الحركة النقاب عن ميثاقها الجديد، ورغم أنها لم تعترف بإسرائيل فقد قبلت للمرة الأولى بفكرة إنشاء دولة فلسطينية داخل حدود عام ١٩٦٧.

١٧ - ومنذ نيسان/أبريل، قامت حكومة دولة فلسطين بتخفيض المدفوعات المسددة إلى نحو ٦٠ ٠٠٠ عامل في القطاع العام في قطاع غزة، وفي أيار/مايو قامت أيضاً بتخفيض المدفوعات التي تسددها مقابل الطاقة الكهربائية التي توفرها إسرائيل للقطاع وأشارت إلى أن حركة حماس بوصفها الجهة القائمة على جباية الضرائب في غزة ينبغي أن تسدد تكاليف هذه الخدمات.

١٨ - ونُظمت الانتخابات البلدية في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية في ١٣ أيار/مايو. وحالت مقاطعة حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للانتخابات دون إجرائها في قطاع غزة. ووفقاً لما ذكرته لجنة الانتخابات المركزية، احتفظت حركة فتح بالأغلبية في المجلس المحلي الذي يضم ٣ ٢٥٣ مقعداً (١ ٢٦٠ بالتزكية و ٤٢٩ بالتنافس). وحصل المرشحون المستقلون على ١ ٢٠٤ مقاعد (١٩٥ بالتزكية و ١ ٠٠٩ بالتنافس). وفازت الأطراف والقوائم الأخرى بالمقاعد المتبقية التي بلغ عددها ٣٦٠ مقعداً.

١٩ - ولا تزال آفاق المصالحة بين فتح وحماس متدنية. ويواصل الطرفان إطلاق دعوات لتشكيل حكومة موحدة وإجراء انتخابات مفتوحة، تشمل البرلمان الفلسطيني والرئيس، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكن لم يتمكنا من الاتفاق على السبل. ولم يسفر عدد من اجتماعات المصالحة والجهود التي بذلتها أطراف أخرى، منها الاتحاد الروسي وقطر ومصر، عن أي تقدم ملموس.

**الأمن**

٢٠ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار التوتر وعمليات الاقتحام العسكري والغارات التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمواجهات مع الشباب الفلسطينيين في أنحاء كثيرة من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بصورة يومية تقريباً. كما استمر العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتِلَ ما مجموعه ٥٢ فلسطينياً، منهم ٤ نساء و ١٠ أطفال، و ٨ إسرائيليين، منهم ٥ نساء وطفل واحد، في أعمال العنف المتصلة بالنزاع، وأصيب كثيرون آخرون (انظر الشكلين الأول والثاني).

الشكل الأول

**عدد الإسرائيليين والفلسطينيين الذين قتلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير**

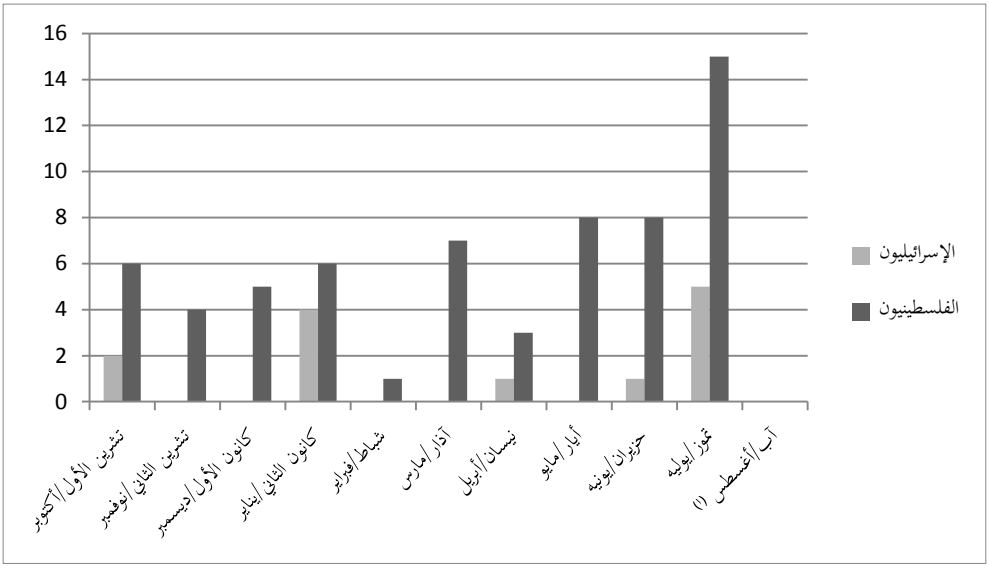


*المصدر*: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. متاح على الرابط التالي: http://www.ochaopt.org/.

(أ) حتى ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

الشكل الثاني

**عدد الإسرائيليين والفلسطينيين الذين أصيبوا بجراح خلال الفترة المشمولة بالتقرير**

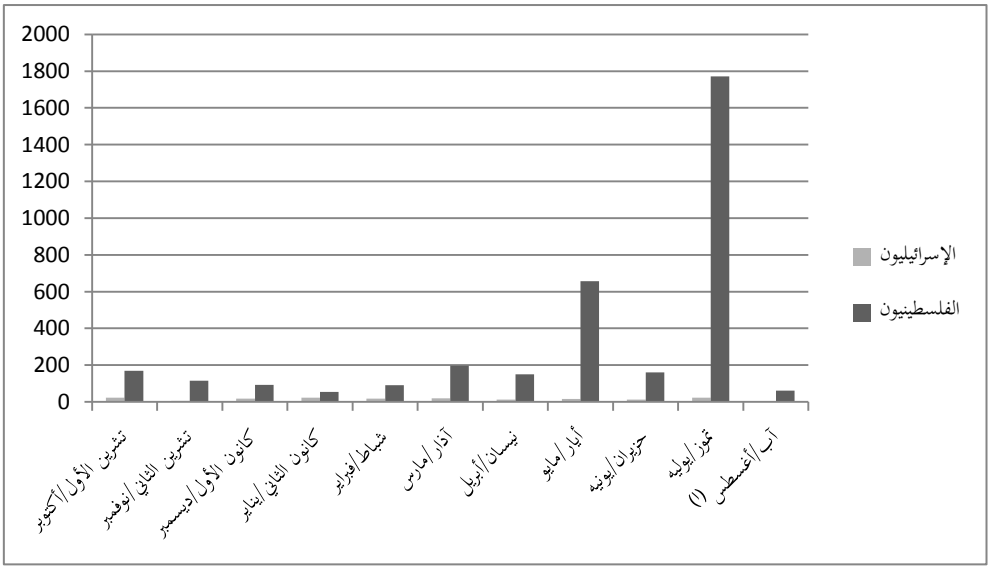


*المصدر*: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. متاح على الرابط التالي: http://www.ochaopt.org/.

(أ) حتى ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

## القدس

٢١ - قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية في القدس الشرقية في بعض الأحيان بتشديد القيود المفروضة على التنقل والدخول إلى الأماكن المقدسة، مما أثار السخط والمقاومة وحتى أعمال العنف. ففي تموز/يوليه، أدى الهجوم على ضباط أمن إسرائيليين الذي نفذه مواطنون من عرب إسرائيل في الحرم الشريف وما أعقبه من تغيير في الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدس إلى أزمة شملت أيضاً الأردن بوصفه الوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في المدينة، وعلى الأوقاف الإسلامية. وساعدت الجهود الدولية على حل الأزمة ووافقت حكومة إسرائيل على إعادة الإجراءات الأمنية الأصلية في الحرم. وفي المواجهات التي جرت خلال الأزمة، قتل ١٤ شخصاً (٦ فلسطينيين و ٦ إسرائيليين وأردنيان) وأصيب ما يزيد على ألف شخص بجروح، كانت أغلبيتهم الساحقة من الفلسطينيين. وفي ٢١ تموز/يوليه، أثناء الأزمة، قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتعليق اتصالات دولة فلسطين مع إسرائيل على جميع المستويات، بما في ذلك التنسيق الأمني.

٢٢ - وأفادت وزارة الداخلية الإسرائيلية، بأن إسرائيل، منذ بداية الاحتلال في عام ١٩٦٧ حتى نهاية عام ٢٠١٦، ألغت تراخيص الإقامة لما لا يقل على ٥٩٥ ١٤ فلسطينياً من القدس الشرقية. ويدفع النظام التمييزي بالعديد من الفلسطينيين إلى المغادرة نتيجة للعمليات التي تصل إلى حد النقل القسري الذي يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ويمكن أن يعتبر جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

## قطاع غزة

٢٣ - استمر الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧ للسنة العاشرة، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال[٢]، ملزمة حيال السكان المدنيين تحديداً بتيسير مرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ومن دون عقبات. وعلى الرغم من التحذيرات الصادرة على مدى سنوات، ومنها تحذيرات فريق الأمم المتحدة القطري، واصلت غزة مسار تراجع تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية. وتسهم المساعدة الإنسانية المستمرة وتقديم الخدمات الدولية، ولا سيما من خلال خدمات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تخفيف الوقع جزئياً ولكنه لا يمكنها وقف دوامة التدهور التي قد تجعل غزة ''غير صالحة للعيش'' بحلول عام ٢٠٢٠[٣].

---

(٢) انظر *فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، تقارير محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤*، الفقرة ١٠١، متاحة على الرابط التالي بالإنكليزية: http://www.icj-cij.org/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-EN.pdf، والرابط التالي بالعربية https://undocs.org/ar/A/ES-10/273. انظر أيضاً على سبيل المثال قراري مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)؛ وقراري الجمعية العامة ١٨١/٦٢ و ٩٨/٦٣؛ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٠؛ وتقارير الأمين العام، منها A/HRC/34/38، الفقرة ٩. رُفِضَت ادعاءات إسرائيل بأن فك ارتباطها مع غزة في عام ٢٠٠٥ وصل إلى حدّ إنهاء احتلال قطاع غزة باعتبار أن السيطرة التي احتفظت بها إسرائيل على المجال الجوي والمجال البحري والحدود الخارجية لغزة كانت لا تزال تشكل مراقبة فعالة (انظر تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، A/61/470، الفقرة ٧).

(٣) United Nations country team in the Occupied Palestinian Territory, "Gaza ten years later", July 2017 متاح على الرابط التالي: https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/gaza_10_years_later_-_11_july_2017.pdf.

٢٤ - وتواصل إسرائيل أيضاً فرض قيود على إمكانية الوصول في المناطق العازلة الواسعة التي حددت من جانب واحد داخل القطاع على طول المناطق المحيطة بغزة وفرض قيود شديدة للغاية على إمكانية وصول صيادي الأسماك الفلسطينيين إلى البحر، بمضايقتهم وإطلاق النار عليهم باستمرار، مما يهدد حياتهم ويعيق سبل عيشهم.

٢٥ - وستستغرق الأراضي الزراعية التي تضررت في النزاع الذي دار في عام ٢٠١٤ سنوات طويلة لكي تنتج محصولاً مشابهاً لمستويات ما قبل النزاع. وما زال معظم المؤسسات التجارية التي تضررت غير قادرة على استئناف عملياتها على نحو تام. ويعاني أكثر من مليون فلسطيني في غزة من انعدام الأمن الغذائي بمستوى يتراوح من المتوسط إلى الخطير، على الرغم من أن الكثير منهم يحصل بالفعل على مساعدة غذائية أو على شكل آخر من التحويلات الاجتماعية.

٢٦ - ولا يزال الاقتصاد في غزة راكداً، ويبلغ مستوى الفقر ٤٠ في المائة. وأكثر من ٤٢ في المائة من سكان غزة عاطلون عن العمل. ويعتبر الشباب بوجه خاص أشد المتضررين؛ ففي نهاية عام ٢٠١٦ كان ٦٠,٣ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ٢٠ إلى ٢٤ عاماً و ٥٢,١ في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ٢٥ إلى ٢٩ عاماً عاطلين عن العمل، وتمثل هاتان النسبتان زيادة بنسبة ١٠ و ١٦ في المائة على التوالي على مدى السنوات العشر الماضية. وفي السنوات العشر الأخيرة، تضاعف معدل البطالة تقريباً بين النساء ووصل إلى ٦٤,٤ في المائة، مما يجعل معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في غزة من بين أدنى المعدلات في العالم. وفي الوقت نفسه، لا تزال قدرة الفلسطينيين على التنقل من غزة وإليها تمثل شريان الحياة الأساسي لظروف معيشتهم.

٢٧ - ويواجه الشباب في قطاع غزة تحديات عديدة - إذ أن نسبة ٤٣ في المائة من السكان دون سن الخامسة عشرة. فهم يواجهون التهميش الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والعزل. وينقطع بعضهم عن الدراسة لتأدية وظائف تتطلب مهارات متدنية أو يتزوجون في سن مبكرة، في مقابل تأمين الحماية أو المأوى لأنفسهم ولأسرهم.

٢٨ - وقد شهدت الأشهر الأخيرة تراجعاً كبيراً في إمدادات الطاقة، بما في ذلك حالات الانقطاع بسبب المأزق المستمر بين حكومة دولة فلسطين وحركة حماس. فمع توقف الحكومة عن إلغاء الضرائب على الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة ورفض سلطات الأمر الواقع شراء الوقود الخاضع للضريبة، توقفت المحطة عن العمل في نيسان/أبريل. ونتيجة لذلك، تراجعت إمدادات الطاقة في غزة إلى ١٢٠ ميغاواط فقط ووصلت ساعات انقطاع الكهرباء إلى ٢٠ ساعة يومياً (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

**الطاقة الكهربائية في قطاع غزة: العرض والطلب**

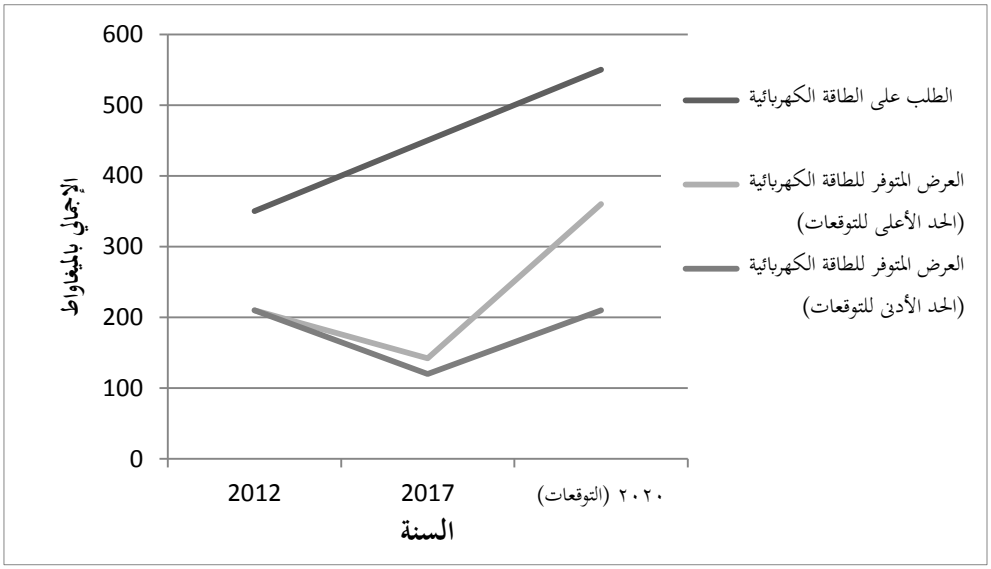


*المصدر*: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. متاح على الرابط التالي: http://www.ochaopt.org/.

٢٩ - وبحلول نهاية ٢٠١٧، سيستنفد مصدر المياه الوحيد في غزة ولن يكون قابلاً للإصلاح بحلول عام ٢٠٢٠ ما لم تتخذ إجراءات علاجية على الفور. وتراجعت إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة في غزة من خلال شبكة المياه العامة من ٩٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٤، بالمقارنةً مع نسبة ٩٧ في المائة تقريباً في الضفة الغربية. ويضطر الفلسطينيون في غزة إلى الاعتماد على خزانات وحاويات المياه والمياه المعبأة وتسديد ثمنها.

الجدول

**المياه والصرف الصحي في قطاع غزة**

| *المؤشر* | ٢٠١٢ | ٢٠١٧ | ٢٠٢٠ *(التوقعات)* |
|---|---|---|---|
| الحصة من المياه الجوفية | ١٠ في المائة | ٢٠ في المائة | صفر في المائة |
| السنة التي قد تمسي فيها المياه الجوفية غير قابلة للاستعمال | ٢٠١٦ | ٢٠١٧ | سيلحق بالمياه الجوفية ضرر لا يمكن إصلاحه |
| كمية مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً التي تضخ في المحيط | ٩٠ ٠٠٠ سم في اليوم | ١٠٠ ٠٠٠–١٠٨ ٠٠٠ سم في اليوم | ١٢٠ ٠٠٠ سم في اليوم |

*المصدر*: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. متاح على الرابط التالي: http://www.ochaopt.org/.

## المستوطنات

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازداد بناء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة بصورة مثيرة للجزع، مما يشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة وفي الآونة الأخيرة لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

٣١ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قررت السلطات المحتلة المضي قدماً في خطط بناء ٥٠٠ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة رمات شلومو غير القانونية، وهو تعدٍّ آخر على حيّ بيت حنينا في القدس الشرقية.

٣٢ - وفي كانون الثاني/يناير، صدر إعلانان رئيسيان بشأن ما مجموعه ٥ ٥٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنات عديدة في المنطقة جيم في الضفة الغربية. وأعلنت السلطة القائمة بالاحتلال، في ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، عن عزمها إنشاء مستوطنة جديدة لإيواء سكان بؤرة عمونا الاستيطانية غير القانونية، بعدما تم هدمها في ٢ شباط/فبراير بناء على أمر محكمة العدل العليا في إسرائيل. وبدأت أعمال البناء في أربع مستوطنات على الأقل في القدس الشرقية من خلال منح تراخيص البناء لأكثر من ٩٠٠ وحدة سكنية.

٣٣ - وفي ٦ شباط/فبراير، أقر الكنيست الإسرائيلي قانوناً (يسمى ''قانون التسوية'') الذي ''يضفي الطابع القانوني'' بأثر رجعي على المستوطنات الإسرائيلية التي شُيدت على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. وأدان المجتمع الدولي هذا القانون إدانة شديدة. ومنذ ذلك الحين، استأنفت منظمات غير حكومية إسرائيلية وفلسطينية هذا الحكم لدى المحكمة العليا الإسرائيلية.

٣٤ - وشهد ربيع عام ٢٠١٧ زيادة كبيرة في الإعلانات المتعلقة بالاستيطان، مع المضي قدماً بخطط بناء قرابة ٤ ٠٠٠ وحدة استيطانية وإصدار نحو ٢ ٠٠٠ عطاء. كما تقدمت خطط إنشاء ٣ ٢٠٠ وحدة تقريباً في مختلف مراحل عملية التخطيط في المستوطنات الاثنتين والعشرين في المنطقة جيم في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك ٢ ٨٠٠ وحدة سكنية. وفي القدس الشرقية، بلغت ٧٧٠ وحدة مرحلة الموافقة النهائية، ومنحت السلطات القائمة بالاحتلال تراخيص البناء لأكثر من ٣٦٠ وحدة إضافية.

٣٥ - وفي شهر تموز/يوليه، جرى العمل على خطط لبناء أكثر من ٢ ٣٠٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية، مما يشكل زيادة بنسبة ٣٠ في المائة عن خطط البناء التي جرى العمل عليها خلال عام ٢٠١٦ بأكمله. ويشمل ذلك خططاً لبناء نحو ١ ٦٠٠ وحدة، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع رقعة المستوطنات في شمال القدس الشرقية، إضافة إلى خطط أخرى قد تنطوي على هدم منازل الفلسطينيين. وبالإضافة إلى مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية نتيجة لهذه الأنشطة الاستيطانية، سيستتبع تشييد كل الوحدات الاستيطانية المذكورة آنفاً نقل عشرات آلاف المستوطنين الإسرائيليين الآخرين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة.

٣٦ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، استولى مستوطنون إسرائيليون على شقة في أحد المباني الواقعة في المنطقة H2 من مدينة الخليل، في انتهاك لأمر إسرائيلي أعلن أن جزءاً من المبنى هو منطقة عسكرية مغلقة في انتظار البتّ في طعن يعود إلى ثلاث سنوات قدمته أسرة فلسطينية ضد ادعاءات المستوطنين بملكية الشقة.

وأبلغت أسرة فلسطينية تتألف من ١٦ فرداً، نصفهم من الأطفال، تسكن في شقة أخرى من المبنى نفسه، عن فرض قيود على إمكانية وصولهم إلى المبنى وتعرضهم للتخويف منذ الاستيلاء على الشقة.

٣٧ - ويوجد حالياً ما لا يقل عن ٣٧٠ ٠٠٠ إسرائيلي يعيشون في نحو ١٣٠ مستوطنة في المنطقة جيم، منهم ٨٥ ٠٠٠ مستوطن على الأقل في عمق الضفة الغربية. وإذا أضفنا إلى ذلك ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية يكون مجموع المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة ٥٧٠ ٠٠٠ مستوطن على الأقل.

## أعمال الهدم والتشريد

٣٨ - لم يُحرَز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير على صعيد عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإعادة ممتلكاتهم. وفي الوقت نفسه، تصاعدت وتيرة هدم منازل ومباني الفلسطينيين، التي دُمِّر معظمها بحجة بنائها دون الحصول على تصاريح من إسرائيل، وظل هذا الأمر يفاقم حالات نزوح المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم البدو (انظر الشكلين الرابع والخامس).

الشكل الرابع

**أعمال هدم مباني الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير**

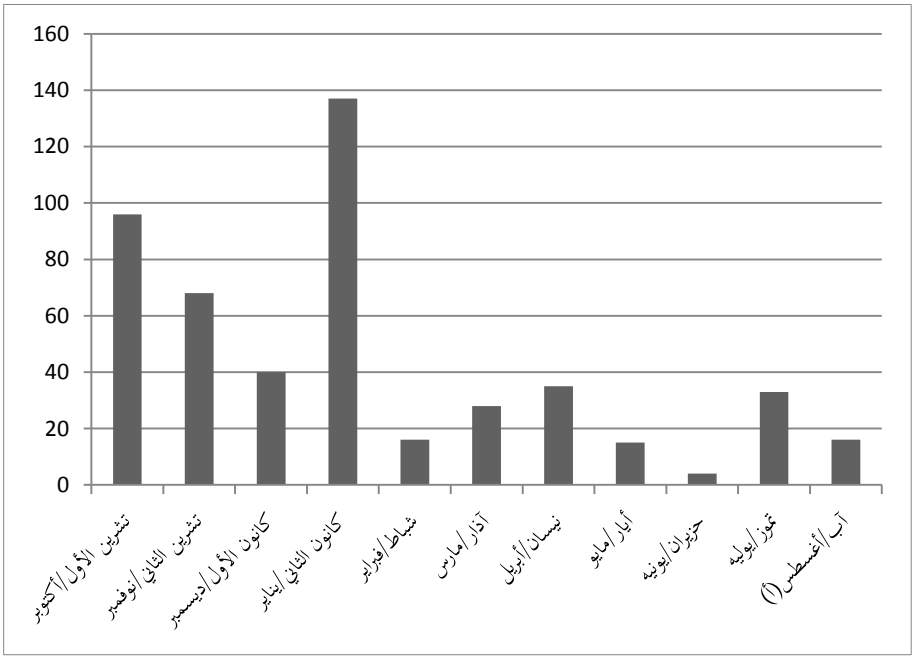


*المصدر*: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. متاح على الرابط التالي: https://www.ochaopt.org/ar.

(أ) في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

الشكل الخامس

**عدد الفلسطينيين الذين شُرِّدوا نتيجة أعمال الهدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير**

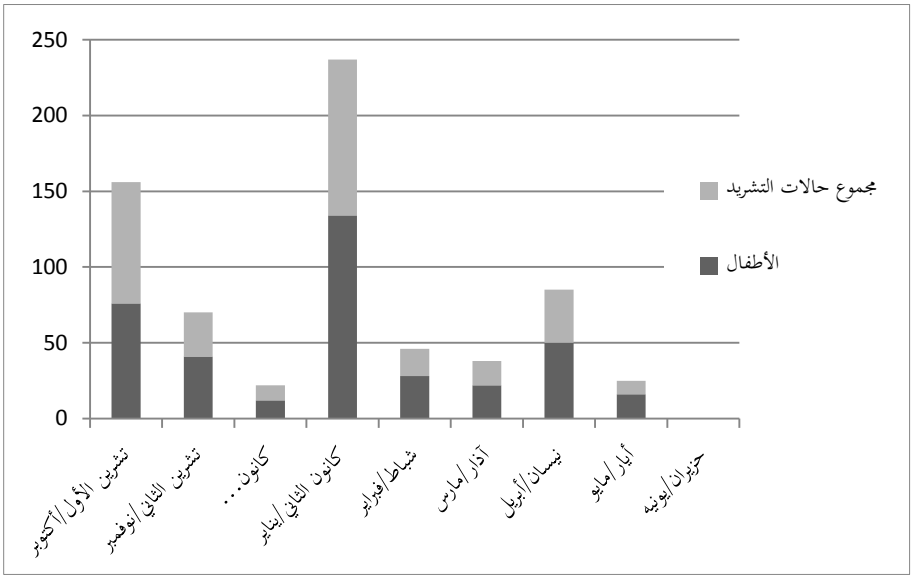


*المصدر*: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. متاح على الرابط التالي: https://www.ochaopt.org/ar.

٣٩ - وعلى نحو ما ذكرت المجموعة الرباعية، قامت إسرائيل، من جانب واحد، باقتطاع نحو ٧٠ في المائة من أراضي المنطقة جيم لاستخدامها الحصري، وجرى معظم ذلك عن طريق إدراج تلك الأراضي في حدود مجالس المستوطنات المحلية والإقليمية أو اعتبارها من ''أراضي الدولة''. أما بالنسبة لجميع ما تبقى من المنطقة جيم تقريبا، ونسبته ٣٠ في المائة منها ومعظمه ممتلكات فلسطينية خاصة، فهو محروم فعلياً من التنمية الفلسطينية لأنها تتطلب الحصول على تصاريح من سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي لا تكاد تُمنح على الإطلاق. وتتواصل عملية إطلاق صفة ''أراضي الدولة'' على الأراضي الواقعة في المنطقة جيم، مما قد يؤثر على أي أرض لا يمكن بوضوح إثبات أنها ممتلكات خاصة للفلسطينيين، ويتسبب في تفاقم شعور مئات الأسر الفلسطينية بانعدام الأمن ويهددها بالتشريد القسري.

## تقييد حرية التنقل

٤٠ - واصلت إسرائيل إقامة حواجز أمنية تقيّد حركة الفلسطينيين في المنطقة جيم وفي مناطق أخرى من الضفة الغربية بالإضافة إلى الحواجز المقامة حول قطاع غزة، مما أسفر عن التجزئة الفعلية للأرض الفلسطينية وفصل المجتمعات المحلية الفلسطينية وعزلها عن بعضها. وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرض قيود متزايدة أثرت على وصول المزارعين إلى أراضيهم الزراعية التي تم عزلها بسبب الجدار الذي تواصل إسرائيل تشييده منذ عام ٢٠٠٢، وتقع نسبة ٨٨ في المائة منه داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي القدس الشرقية، يتسبب الجدار العازل فعلياً في تقسيم المجتمعات المحلية الفلسطينية إلى جانبين منفصلين، عوضاً عما كان سابقا مجرد فصل من حيث الولاية القضائية. وفي أيار/مايو، أضافت قوات الاحتلال الإسرائيلية تدابير جديدة إلى القيود التي كانت أصلاً شديدة على تنقل الفلسطينيين في الخليل، المدينة المقسمة إلى مناطق يُحظر على الفلسطينيين دخولها وأخرى يُسمح لهم بالإقامة فيها.

٤١ - ويشير تشييد ممرات للنقل، أو طرق التفافية، في الضفة الغربية المحتلة لاستخدام الإسرائيليين فقط، إلى وجود سعي حثيث لضمّ تلك المناطق. ومع عدم وجود تدابير لتسهيل حرية تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل وقطاع غزة، فإن من الواضح أن موقع تلك الممرات يستهدف تيسير ودعم وجود المستوطنين في الضفة الغربية.

### السجناء الفلسطينيون

٤٢ - تفيد مصلحة السجون الإسرائيلية، أن مجموع عدد الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية حتى أيار/مايو ٢٠١٧، يبلغ ٦ ٠٢٠ فلسطينياً، منهم ٤٧٥ رهن الاحتجاز الإداري. ويُحتجز السجناء الفلسطينيون في سجون داخل إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي الذي ينص على أن يكون احتجازهم داخل الأرض المحتلة، مما يؤدي بدوره إلى فرض قيود على زيارات الأسر.

٤٣ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بدأ ٥٠٠ ١ سجين فلسطيني تحتجزهم إسرائيل إضراباً جماعياً مفتوحاً عن الطعام للضغط من أجل الحصول على حقوقهم الأساسية ولفت الانتباه إلى الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعاني منها السجناء والمحتجزون الفلسطينيون. وفي أعقاب الضغط الدولي والضمانات التي قدمتها إسرائيل، أوقِف الإضراب في ٢٧ أيار/مايو بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين السجناء الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية.

٤٤ - ووثّقت الأمم المتحدة أيضاً زيادة في استخدام قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية للاحتجاز الإداري، وفي استخدام حركة حماس للاحتجاز التعسفي ضد مَن تتصوّر أنهم معارضون سياسيون، بمن فيهم عناصر في حركة فتح وموظفون سابقون في السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. وما انفكت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تتلقّى وتوثّق أيضاً بصورة مستمرة ادعاءات موثوقة تفيد بتعرّض المحتجزين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك حالات أدت إلى الوفاة.

### الحالة الاجتماعية - الاقتصادية

٤٥ - أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن واحدا من كل اثنين من الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة في حاجة إلى مساعدة إنسانية اعتبارا من أوائل عام ٢٠١٧. ويواجه جميع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعددهم ٤,٨ ملايين فلسطيني، أخطاراً تتعلق بالحماية، بما في ذلك ٠٠٠ ٣٥٠ فلسطيني يعيشون في ٦٧ مجتمعا محليا في الضفة الغربية المحتلة لعنف المستوطنين.

٤٦ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، أطلقت حكومة دولة فلسطين أجندة السياسات الوطنية للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٢[٤]، التي حددت فيها إنهاء الاحتلال بوصفه أولى أولوياتها الوطنية. وتتمشى الأجندة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتقوم على ثلاث ركائز: الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح الحكومي، والتنمية المستدامة. وتحدد ٣٠ سياسة وطنية. ويهدف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لدولة فلسطين إلى دعم تلك الأولويات الإنمائية الوطنية.

٤٧ - وتسيطر إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع الموارد المائية السطحية والجوفية المشتركة، ولا تترك منها سوى ١٥ في المائة لاستخدام الفلسطينيين. وفي كانون الثاني/يناير، اتفق

(٤) متاحة في الرابط التالي: https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/npa_english_final_approved_20_2_2017_printed.pdf.

الجانبان على تجديد نشاط لجنة المياه الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة بغية تحسين الهياكل الأساسية المائية وإمدادات المياه في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة.

٤٨ - وقد أدى طول أمد الاحتلال إلى تقويض الزراعة في فلسطين إلى حد كبير، نظرا للقيود التي ما فتئت تفرض على توسع القطاع الزراعي على المستويين الأفقي والعمودي على مدى عقود من الزمن. وبالإضافة إلى القيود المفروضة على استخدام المياه الناجمة عن القيود المفروضة على إمكانية الوصول، فإن الموارد من الأراضي في المنطقة جيم غير مستغلة استغلالاً كاملاً. بيد أن من شأن ري المنطقة غير المستغلة، وكذلك الوصول إلى مزيد من أراضي الرعي والغابات، أن يحقق قيمة مضافة قدرها ٧٠٤ ملايين دولار أخرى للاقتصاد الفلسطيني، أي ما يعادل ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤٩ - ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أنه كان للجدار أثر كبير على الإنتاجية الزراعية في الضفة الغربية، نظرا لفصل بعض المزارعين عن أراضيهم الواقعة على الجانب الآخر من الجدار. فقد انخفضت غلة أشجار الزيتون في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر على سبيل المثال، بنحو ٦٥ في المائة بالمقارنة مع الأشجار المماثلة في المناطق التي يمكن الوصول إليها على مدار السنة.

# الفصل الثالث

## ولاية اللجنة

٥٠ - قامت الجمعية العامة بإنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، التي اعترفت بها الجمعية العامة في قرارها ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، وهي الحق في تقرير المصير، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين، والحق في العودة إلى الديار والممتلكات التي شردوا منها. وقد شهدت ولاية اللجنة تطوراً كبيراً على مر السنين لتشمل الدعوة على نطاق أوسع لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وحشد المساعدة في هذا الشأن. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة على الموقع الشبكي الذي تتعهده شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة، وهو متاح على الرابط التالي: http: //www.un.org/unispal/.

٥١ - وقامت الجمعية العامة مؤخراً في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بتجديد ولاية اللجنة (القرار ٢٠/٧١)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها (القرار ٢١/٧١)، وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (القرار ٢٢/٧١). واتخذت الجمعية أيضاً القرار ٢٣/٧١ المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، الذي أكدت فيه من جديد الموقف الدولي الذي يحظى بشبه توافق في الآراء بشأن عناصر الحل العادل والدائم والشامل.

٥٢ - وتتوافق أعمال اللجنة توافقاً تاماً مع قرارات الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة مثل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع أعمال الأمين العام والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تتعاون معها اللجنة على نطاق واسع.

# الفصل الرابع

# تنظيم الأعمال

## ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب

٥٣ – تتألف اللجنة من ٢٦ دولة عضواً تمثّل مختلف المجموعات الإقليمية وتؤيد توافق الآراء الدولي بشأن حل الدولتين، وهي: أفغانستان وإكوادور وإندونيسيا وأوكرانيا وباكستان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيلاروس وتركيا وتونس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والسنغال وسيراليون وغيانا وغينيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقبرص وكوبا ومالطة ومالي وماليزيا ومدغشقر وناميبيا ونيجيريا ونيكاراغوا والهند.

٥٤ – والجهات الأربع والعشرون التي تحضر جلسات اللجنة بصفة مراقب هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة وبلغاريا وبنغلاديش والجزائر والجمهورية العربية السورية وسري لانكا والصين والعراق وفييت نام وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والنيجر واليمن، وكذلك دولة فلسطين والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

٥٥ – ويضطلع مكتب اللجنة بمهامها اليومية. وفي الجلسة ٣٨١ المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، انتخبت اللجنة فودي سيك (السنغال) رئيساً، ومحمود صيقل (أفغانستان)، وأنايانسي رودريغيز كاميخو (كوبا)، وديان تريانسياه دجاني (إندونيسيا)، ونيفيل ملفين غيرتزي (ناميبيا)، وماريا روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) نوَّابا للرئيس، وكارميلو إنغوانيز (مالطة) مقرراً. وتشارك دولة فلسطين في أعمال المكتب بصفة مراقب.

٥٦ – ويضم التشكيل الحالي لمجلس الأمن، بين أعضائه المنتخبين، أربعة أعضاء ومراقبين في اللجنة هم: أوكرانيا وبوليفيا والسنغال ومصر.

## باء – المشاركة في أعمال اللجنة

٥٧ – على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجدداً أن باب المشاركة في أعمالها مفتوح أمام جميع من يرغب في ذلك من الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة. ووفقاً للممارسة المتبعة، شاركت دولة فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضرت جميع جلساتها وقدّمت إحاطات وأدلت بملاحظات وعرضت مقترحات كي تنظر فيها اللجنة ومكتبها. وبذل الفريق العامل التابع للجنة قصارى جهده من أجل كفالة مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما فيها الجهات الفاعلة الإسرائيلية المؤيدة للسلام.

# الفصل الخامس

## الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

### ألف – الإجراءات المتخذة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٠

#### ١ – الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن

٥٨ – خلال المناقشات المفتوحة التي جرت في مجلس الأمن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، و ١٧ كانون الثاني/يناير و ٢٠ نيسان/أبريل و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، أدلت اللجنة ببيانات تسلط الضوء على الحالة وتدعو المجلس إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الانتهاكات المستمرة وإلى تحمّل مسؤولياته عن الإسهام في تسوية سلمية للنزاع (انظر S/PV.7792؛ و S/PV.7863؛ و S/PV.7929؛ و S/PV.8011 (resumption 1)).

#### ٢ – الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

٥٩ – قام أعضاء المكتب بتمثيل اللجنة في جميع المؤتمرات الدولية التي نُظِّمت وفقاً لبرنامج العمل. وعلى هامش تلك المؤتمرات، اجتمع وفد اللجنة مع كبار المسؤولين من مختلف البلدان المضيفة. ففي ماناغوا على وجه الخصوص، اجتمع وفد اللجنة مع وزير خارجية نيكاراغوا وبرلمانيين. وفي مكسيكو سيتي، أجرى وفد اللجنة مشاورات مع مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية المكسيكية ومع برلمانيين. وفي باكو، اجتمع وفد اللجنة مع مسؤولين رفيعي المستوى في وزارة خارجية أذربيجان.

٦٠ – وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عقد مكتب اللجنة معتكفه السنوي الثاني لاستعراض أعمال اللجنة. وكان من جملة المسائل التي نوقشت برنامج عمل اللجنة لعام ٢٠١٧، وأهداف وتنظيم المناسبات الدولية التي تضطلع بها اللجنة، وأفكار من أجل تحسين التوعية والتواصل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني.

٦١ – وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧، اجتمع أعضاء المكتب مع الأمين العام الجديد، أنطونيو غوتيريش، لإطلاعه على أعمال اللجنة والتأكد من استمرار دعمه لها. ونقل أعضاء المكتب شعور الدول الأعضاء بالإلحاح فيما يتعلق بتنفيذ حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي المستمر والتدهور في حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، والارتفاع الحاد في الأنشطة الاستيطانية، وظهور واقع الدولة الواحدة. ولا يزال يُنظر إلى التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف على أنهما يضعان مصداقية المنظمة على المحك. وطلب أعضاء المكتب إلى الأمين العام بوجه خاص أن يستفيد استفادة تامة من إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة له حالياً، وهي تقاريره الفصلية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

٦٢ – وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، في رسالة موجهة إلى الأمين العام، نقلت اللجنة موقفها من التقرير الفصلي، أي أنه ينبغي أن يكون موضوعياً ومكتوباً وأن يبيّن بوضوح ما إذا كانت الأطراف ذات الصلة تمتثل لأحكام القرار.

٦٣ – وأدلى رئيس اللجنة ببيان في اجتماع مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، الذي عُقد في أبيدجان بكوت ديفوار يومَي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

## باء – الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٧١/٢٠ و ٧١/٢١

### ١ – اجتماعات اللجنة في المقر

٦٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عَقدت اللجنة ستة اجتماعات دورية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، بالإضافة إلى الاجتماعات الثمانية غير الرسمية لمكتبها واجتماعات الفريق العامل التابع لها. وقامت اللجنة، في جلستها ٣٧٨ التي عقدتها في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦، باعتماد تقريرها السنوي. ووافقت اللجنة، في جلستها ٣٧٩ التي عُقدت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، على مشاريع القرارات الأربعة المعنونة ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“ و ”شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة“ و ”البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة“ و ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، من أجل عرضها على الجمعية العامة. وشهدت الجلسة ٣٨٠ التي عُقِدت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأعادت اللجنة، في جلستها ٣٨١ التي عقدتها في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، والتي حضرها رئيس ديوان الأمين العام، انتخابَ رئيسها ونواب الرئيس والمقرِّر، واعتمدت برنامج عملها السنوي. وركزت اللجنة، في جلستها ٣٨٢ التي عقدتها في ١٧ أيار/مايو، على التقارير المتعلقة بالمؤتمرات الدولية التي نظمت حتى ذلك الحين، واعتمدت برامج المؤتمرات الدولية المقبلة. وتلقّت اللجنة، في الجلسة ٣٨٣ التي عقدتها في ٨ آب/أغسطس، تقارير عن آخر اجتماعاتها الدولية.

٦٥ – وفي ١٧ آذار/مارس، نظمت اللجنة مناسبة عامة على هامش الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، تحت عنوان ”حوار مع الدكتورة حنان عشراوي“. والسيدة عشراوي عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٦٦ – وبمناسبة إحياء يوم الأسير الفلسطيني الموافق ١٨ نيسان/أبريل، نظّمت اللجنة عرضا لفيلم اصطياد أشباح بالتعاون مع بعثة المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة.

٦٧ – وحضر المناسبات العامة المذكورة أعلاه وغيرها من المناسبات التي نظمها الفريق العامل التابع للجنة (انظر الفقرات من ٨٠ إلى ٨٥) ممثلون عن حكومات ومنظمات حكومية دولية وكيانات في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن برلمانيين وممثلين للمجتمع المدني ووسائط الإعلام.

### ٢ – برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٦٨ – تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنظيم الأنشطة الدولية التالية تحت رعاية اللجنة:

(أ) **اجتماع المائدة المستديرة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين، تحت عنوان ”مد الجسور مع الشتات الفلسطيني في أمريكا الوسطى“، في ماناغوا بتاريخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، وزيارة وفد اللجنة إلى مدينة مكسيكو في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٧**

٦٩ – وقد استند اجتماع المائدة المستديرة إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الشتات الفلسطيني الذي عُقِد في بيت لحم عام ٢٠١٦، ويسَّر التفاعل بين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والشتات الفلسطيني

من ١٠ بلدان في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وناقش المشاركون كيفية تعزيز أنشطة الدعوة الدولية من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. واعتمد اجتماع المائدة المستديرة إعلان ماناغوا، الذي ألزم المشاركين ومنظماتهم بتعزيز التعاون بين مجموعة متنوعة من مجتمعات الشتات، بهدف إنشاء كتلة إقليمية في أمريكا الوسطى، وبحضور الاجتماعات المقبلة المقرر عقدها في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه وفي سانتياغو عاصمة شيلي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وزيادة عدد الزيارات إلى فلسطين.

٧٠ - وفي ٧ شباط/فبراير، وبعد المشاركة في اجتماع المائدة المستديرة، قام وفد اللجنة بزيارة مدينة مكسيكو لحضور اجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى من وزارة الخارجية ورئيسي لجنتي الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ، وكذلك مع رئيس مجموعة الصداقة الفلسطينية المكسيكية في مجلس النواب. كما قدم الممثل الدائم لنيكاراغوا والمراقب الدائم لفلسطين عرضا للطلاب ومقرري السياسات والدبلوماسيين في الأكاديمية الدبلوماسية.

**(ب) حلقة عمل الأمم المتحدة المعنية ببناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بعنوان "إقامة الشراكات لتمكين دولة فلسطين مستقبلا: الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي"، بيروت، ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧**

٧١ - وتم تنظيم حلقة العمل بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لفائدة الموظفين المدنيين الفلسطينيين من المستوى المتوسط المشاركين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكانت حلقة العمل ترمي إلى التوصل إلى فهم مشترك لممارسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره وسيلة مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، كما قدّمت أدوات وأساليب عملية لفهم التحديات الكامنة والفرص المتاحة. واستندت حلقة العمل جزئيا إلى حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التي عُقِدت عام ٢٠١٦ في إطار الموضوع ''خطة ٢٠٣٠: تمهيد الطريق صوب دولة فلسطين المسالمة والمستقلة والمستدامة''، ووضعت في اعتبارها مبادرات بناء القدرات الأخرى التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري في فلسطين.

**(ج) منتدى الأمم المتحدة بمناسبة مرور خمسين عاما على الاحتلال، بعنوان "إنهاء الاحتلال: السبيل نحو تحقيق الاستقلال والعدالة والسلام لفلسطين" وبناء الحيز اللازم للتمتع بحقوق الإنسان وتحقيق التنمية وإرساء سلام عادل"، في نيويورك، يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧**

٧٢ - وكان المنتدى يتألف من واقعتين دام كل منهما يوما كاملا، ركزت أولاهما على الجوانب الدبلوماسية والسياسية لاستمرار الاحتلال، بينما ركزت الثانية على استراتيجيات المجتمع المدني وتوصياته في مجال الدعوة.

٧٣ - واجتمع في اليوم الأول خبراء دوليون وممثلون من السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني، منهم فلسطينيون وإسرائيليون، وكذلك أكاديميون وطلاب من شتى الخلفيات والآراء. وأُجريت مجموعة من حلقات الحوار المنظمة شُدِّد فيها على أهمية إنهاء الاحتلال كخطوة تمهيدية نحو التوصل إلى حل سلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وأشار المشاركون إلى أنه على الرغم من التكاليف التي تتكبدها إسرائيل، فإنها بالنظر إلى رخائها الحالي وعلاقاتها الدولية المتنامية، بما في ذلك في إطار مجموعة

الـ ٧٧ والصين، لا يوجد لديها حافز يدفعها إلى إنهاء الاحتلال والعمل من أجل تحقيق حل الدولتين. وشدد المشاركون على ضرورة إصرار المجتمع الدولي على كفالة المساءلة وإنفاذ القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي حين أن الخبراء أقرّوا بأن التوصل إلى حل سلمي ودائم ليس أمرا وشيكا، فقد شددوا على أهمية جهود السلام المتعددة الأطراف والعمل البنّاء مع الشركاء من المجتمع المدني من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين في نهاية المطاف.

٧٤ - وفي اليوم الثاني، كان من بين المشاركين ممثلون عن منظمات فلسطينية وإسرائيلية ودولية رائدة في مجال حقوق الإنسان، وأفرقة استشارية معنية بمنع نشوب النزاعات والشؤون الدبلوماسية، وجماعات نسائية وشبابية، وأحزاب سياسية، وكنائس، والجالية اليهودية في الولايات المتحدة، والشتات الفلسطيني، بمن فيهم الشتات في الولايات المتحدة وشيلي. وركزت المناقشات على المنظورات الميدانية، واستخدام أطر بديلة للتحليل، وتوصيات سياساتية لكفالة المساءلة وتمهيد الطريق أمام تحقيق سلام عادل ودائم، بالإضافة إلى الشواغل التي أُعرب عنها فيما يتعلق بتقلُّص الحيز المتاح للمجتمع المدني في ظل انعدام الإرادة السياسية. وكان هناك قاسم مشترك في المناقشات يتمثل في الدعوة الموجهة من المجتمع المدني وإليه لأن يحدث تأثيرا إيجابيا من خلال أفعاله مع مواصلة الضغط على الحكومات لكي تتخذ التدابير اللازمة لكفالة احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

### (د) المؤتمر الدولي المعني بمسألة القدس، المعنون "القدس والمجتمع الدولي: تقديم الدعم السياسي والاقتصادي" الذي عُقِد في باكو يومي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٧، بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي

٧٥ - وكان المؤتمر يرمي إلى تقديم أفكار ومقترحات بشأن السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تقديم دعم ملموس إلى السكان الفلسطينيين في القدس، مع التركيز على التعليم والتدريب من أجل تعزيز القدرة على الصمود، وعلى الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

٧٦ - وفي ضوء التوترات والمواجهات القائمة في المسجد الأقصى، حذّر المشاركون من أن استمرار انتهاك الوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف ينطوي على خطر تأجيج الحساسيات الدينية وتحويل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني/العربي من نزاع سياسي إلى نزاع ديني. وسعيا إلى التصدي لتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية، دعا المشاركون إلى زيادة الدعم الخارجي، وذلك من خلال الاستثمار المباشر في الهياكل الأساسية للسياحة والتعليم، على سبيل المثال، وتوفير فرص التعليم وبناء القدرات في الخارج، والسماح للعرب المسيحيين والمسلمين بالحجّ إلى القدس الشرقية على الرغم من كونها تحت الاحتلال.

٧٧ - واختُتم المؤتمر بإصدار بيان باسم المنظِّمين ومنظمة التعاون الإسلامي واللجنة، يدين بشدة إغلاق المسجد الأقصى، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد احترام الوضع التاريخي القائم وأن يرغم إسرائيل على إلغاء جميع التدابير التي تنتهك هذا الوضع.

### ٣ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية

٧٨ - واصلت اللجنة على مدار العام تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية. وتعرب اللجنة عن تقديرها للمشاركة الفعالة لممثلي تلك المنظمات في مختلف الأنشطة الدولية التي عُقدت تحت رعاية اللجنة ولمشاركة منظمة التعاون الإسلامي في رعاية تنظيم المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين. ويحرص الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بصفتها هيئات مراقبة لدى اللجنة، على حضور اجتماعات اللجنة وفريقها العامل بصفة منتظمة، وعلى المشاركة في أعمالهما.

٧٩ - وفي يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، حضر وفد من اللجنة الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في أبيدجان.

### ٤ - التعاون مع المجتمع المدني

٨٠ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد الفريق العامل التابع للجنة استراتيجيةً جديدة بهدف شامل يتمثل في تعزيز إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني من خلال تعزيز التعاون مع المجتمع المدني.

٨١ - وقام الفريق العامل التابع للجنة وفقا لاستراتيجيته الجديدة، برئاسة نائب الممثل الدائم لمالطة، بدعم الأعمال التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني لتشجيع إعمال حقوق الفلسطينيين وإرساء السلام العادل من خلال الأنشطة التي نظمتها في المقر، والتي دعيت جميع الدول الأعضاء والدول ذات مركز المراقب لحضورها، وشملت ما يلي:

(أ) الإحاطة المقدَّمة من مؤسسة الحق ومنظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش بشأن المسائل المتصلة بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛

(ب) الخطاب الذي ألقته سهاد بعبع، المديرة التنفيذية لمؤسسة مجرد رؤية، في الاجتماع الخاص الذي عقدته اللجنة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛

(ج) الحوار مع الزعيمة السياسية الفلسطينية حنان عشراوي في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧. وقد عُقِدت هذه المناسبة على هامش الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة؛

(د) منتدى المجتمع المدني الذي عُقد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بعنوان ''إنهاء الاحتلال: بناء الحيز اللازم للتمتع بحقوق الإنسان وتحقيق التنمية وإرساء سلام عادل''، في إطار نشاط دام يومين بمناسبة مرور خمسين عاما على الاحتلال.

٨٢ - وتم تقديم مزيد من الدعم إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطينية وغيرها من منظمات المجتمع المدني من خلال دعوة ممثلي منظمات المجتمع المدني الموجودة في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل إلى حضور المنتدى يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، يسَّر الفريق العامل المحاضرات التي ألقاها ممثلو المجتمع المدني في مناسبات أخرى، منها العرض الذي قدمته نور عرفة، وهي زميلة سياساتية في الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية، في دورة صيفية بعنوان ''فلسطين: نصف قرن من الاحتلال - نهج قانوني وسياسي وإنساني''، نُظِّمت في مدريد في الفترة من ٣ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

٨٣ - وقامت اللجنة من أجل توسيع نطاق شبكتها من الشركاء من المجتمع المدني، بمواصلة الاتصال بالمنظمات الفلسطينية والإسرائيلية وغيرها من المنظمات من خلال فريقها العامل وشعبة حقوق الفلسطينيين. ودُعِي ممثلو المجتمع المدني للمشاركة في جميع الاجتماعات الدولية العامة التي نُظمت تحت رعاية اللجنة. وشارك المزيد من المنظمات والبرلمانيين في أعمال اللجنة من خلال الأنشطة التي تم تنظيمها في نيكاراغوا والمكسيك؛ ومن خلال الاتصال بالمكاتب الميدانية للأمم المتحدة ومراكز التنسيق التابعة للمنظمات غير الحكومية في المقر؛ والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات التي ينظمها المجتمع المدني في نيويورك وواشنطن العاصمة؛ والمشاورات غير الرسمية؛ والبحوث المكتبية.

٨٤ - وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لإنشاء شراكات جديدة بين المجتمع المدني وجاليات الشتات الفلسطيني في أمريكا اللاتينية وكندا والولايات المتحدة، من أجل تعبئة الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني.

٨٥ - وواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين تعهد صفحة شبكية تتعلق بالمجتمع المدني وقضية فلسطين (https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/ngo.htm)، لدعم التواصل مع منظمات المجتمع المدني، وتوعيتها بأنشطة اللجنة، وتعزيز التعاون معها. ومن خلال النشرة الإلكترونية الأسبوعية *NGO Action News* (https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/add2.htm)، ظل الفريق العامل التابع للجنة مطّلعا على آخر أعمال المجتمع المدني المتعلقة بقضية فلسطين. وترمي هذه النشرة، من خلال توزيعها على ما يقرب من ٩٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، إلى دعم الجهود المبذولة من أجل تبادل المعلومات، وبناء التحالفات وتنسيق مبادرات المجتمع المدني للعمل على إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وتحقيق إنهاء الاحتلال، وإرساء سلام عادل ودائم.

### البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية والحكومات المحلية

٨٦ - واصلت اللجنة إيلاء اهتمام بالغ لتطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها. وشارك ممثلو البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية في المناسبات الدولية التي نظمتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان من بين مَن شاركوا في الاجتماعات الدولية التي عُقدت برعاية اللجنة، أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والكنيست الإسرائيلي. وعقد وفد اللجنة اجتماعات مع البرلمانيين في نيكاراغوا والمكسيك.

## ٥ - البحوث والرصد والمنشورات

٨٧ - اضطلعت شعبة حقوق الفلسطينيين بأنشطة في مجالي البحوث والرصد واستجابت لطلبات الحصول على المعلومات وتقديم الإحاطات بشأن قضية فلسطين. وبتوجيه من اللجنة، أعدت الشعبة المنشورات التالية لتعميمها (انظر http://www.un.org/unispal):

(أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين؛

(ب) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظَّم تحت رعاية اللجنة؛

(ج) نشرات خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(د) تجميع سنوي للقرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن قضية فلسطين؛

(هـ) تقارير دورية تُستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛

## ٦ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٨٨ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الدوائر المعنية في الأمانة العامة، إدارة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وتعهده وتوسيعه وتحسينه من أجل زيادة الوعي الدولي بهذه القضية فضلا عن حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني والتوصل إلى حل سلمي وعادل من خلال أعمال اللجنة. كما قامت الشعبة بتعهد صفحاتها على مواقع فيسبوك وتويتر ويوتيوب لنشر معلومات عن أعمال اللجنة وأعمال هيئات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين.

## ٧ - برنامج بناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين

٨٩ - وفقا للتكليف الوارد في قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٧١/٢٠، وكجزء من جهود الشعبة المستمرة لزيادة توسيع نطاق برنامج بناء قدرات موظفي حكومة دولة فلسطين الرامية إلى دعم هذه الحكومة في تعزيز استمرارية الدولة الفلسطينية المستقلة المستقبلية واستدامتها، قامت شعبة حقوق الفلسطينيين بتنظيم وإدارة عدد من مبادرات بناء القدرات بالتشاور مع بعثة المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وشملت هذه المبادرات حشد الدعم والموارد على الصعيدين الدولي والإقليمي، بما في ذلك في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل الجهود الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتعهد ”بعدم ترك أي أحد خلف الركب“.

٩٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قامت الشعبة بتنظيم البرنامج التدريبي السنوي لموظفي حكومة دولة فلسطين في نيويورك وجنيف، على التوالي. وتتيح البرامج التدريبية إطلاع الموظفين الفلسطينيين على مختلف جوانب العمل المتعدد الأطراف الذي تضطلع به الأمانة العامة وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الشعبة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، بالتعاون مع معهد التعليم في مجال المياه التابع لليونسكو والمعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية، بتنظيم دورة تدريبية مدتها أربعة أيام في موضوع إدارة النزاعات بشأن المياه لفائدة موظفي الخدمة المدنية الفلسطينيين في رام الله، وهذه الدورة التدريبية مصممة لمديري خدمات المياه، وجهات اتخاذ القرارات والجهات الأخرى المشاركة في الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتفاوض بشأنها. وفي الشهر نفسه، مولت اللجنة مشاركة موظفين فلسطينيين في دورة دراسية على الإنترنت بعنوان ”مدخل إلى دبلوماسية المياه“ صممها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، من أجل تعزيز قدراتهم على تقييم حالات التوتر الناشئة عن شح المياه وسوء إدارتها، ومنع مثل هذه الحالات والتصدي لمعالجتها. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، مولت اللجنة، من خلال معهد يونيتار، دورة دراسية أخرى على الإنترنت بعنوان ”دبلوماسية تغير المناخ: التفاوض بفعالية بموجب

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ'' من أجل تعزيز فهم الإطار السياسي لتغير المناخ عن طريق بناء تصور لعلم تغير المناخ وأسبابه والآثار المترتبة عليه وتاريخ عملية وضع السياسات ذات الصلة. وأخيرا، نظمت الشعبة في نيسان/أبريل في بيروت حلقة عمل بشأن أهداف التنمية المستدامة بعنوان ''الشراكات من أجل تمكين دولة فلسطين المستقبلية: الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي''.

٩١ - وأولت اللجنة عناية خاصة لتوسيع المجموعة التي يُختار من بينها المشاركون المحتملون لتشمل جميع مكاتب حكومة دولة فلسطين وإداراتها، ولتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بما يسمح باستيعاب أكبر عدد ممكن من المشاركين. ولا تزال اللجنة ترى أن من الضروري إيلاء اعتبار خاص لمسألة تحقيق التوازن بين الجنسين عند اختيار المرشحين لبرنامج بناء القدرات والتدريب. ومن بين ٤١ فلسطينياً استفادوا من التدريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الرجال ٢٣ وعدد النساء ١٨.

## ٨ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٩٢ - تم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في المقر، وفي مكاتب الأمم المتحدة في فيينا وجنيف ونيروبي وفي مراكز الأمم المتحدة للإعلام وهيئات أخرى في مدن عديدة في شتى أنحاء العالم. ففي المقر، عَقدت اللجنة جلسة خاصة شارك فيها نائب الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، ونظمت معرضا للصور بعنوان ''أعمال التطريز الفلسطينية: خيوط الاستمرارية والهوية والتمكين''.

٩٣ - ويسرت اللجنة أيضا عرضا قدمته رندة سنيورة، مدير عام مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وإغناثيو ألفاريس - أوسوريو، أستاذ في قسم الدراسات العربية والإسلامية بجامعة أليكانتي، في الندوة المعنونة ''لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في فلسطين - وجهات نظر المجتمع الدولي والأوساط الأكاديمية''، التي تم تنظيمها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، في بوغوتا، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

# الفصل السادس

## الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٢

٩٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة شؤون الإعلام تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٢ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٩٥ - ونظمت الإدارة برنامجها التدريبي السنوي للصحفيين الفلسطينيين، في الفترة من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر، حضر اجتماعاته وشارك في مناقشاته تسعة من الإعلاميين الفلسطينيين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وفي واشنطن العاصمة، وسافروا إلى الدوحة، لإجراء دورة تدريبية في قناة الجزيرة.

٩٦ - وواصلت الإدارة إنتاج ونشر الأخبار والمعلومات عن طائفة من المسائل والتطورات المتصلة بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط من خلال منصاتها المتعددة اللغات والوسائط. وتولى تلفزيون الأمم المتحدة ومكتبة صور الأمم المتحدة وقناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت تغطية كل الاجتماعات الحكومية الدولية المفتوحة في هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت الإدارة ما مجموعه ٧٦ نشرة صحفية غطت أعمال الاجتماعات، باللغتين الانكليزية والفرنسية.

٩٧ - وقام مركز أنباء الأمم المتحدة المتعدد اللغات، والوحدة العربية بوجه خاص، بإنتاج العديد من الوثائق الإعلامية حول قضية فلسطين، بما في ذلك سلسلة من المقابلات مع كبار المسؤولين ومقرري السياسات. كما أنتج المركز نفسه مقالات من الميدان، تحدثت على سبيل المثال عن أزمة الكهرباء والمياه في قطاع غزة.

٩٨ - وتضمنت *حولية الأمم المتحدة* تقارير منتظمة عن البيانات ذات الصلة والقرارات والأحداث والإجراءات التي اتخذتها اللجنة.

٩٩ - ونظمت الشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام عددا من أنشطة التوعية، وترجمت ونشرت مواد إعلامية عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. فقد نظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في طهران على سبيل المثال، حلقة عمل بشأن خطة تقسيم فلسطين (القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧)؛ ونظم مركز الأمم المتحدة للإعلام في نيودلهي مؤتمره الدولي الثاني لنموذج محاكاة الأمم المتحدة يوتوبيا من أجل توعية الشباب بقضية فلسطين؛ وقام مركز إعلام الأمم المتحدة في وارسو بحفز الشباب على الانضمام إلى حلقة نقاش مع المفوض العام للأونروا الذي كان يزور البلد آنذاك. وقام عدد من مراكز الإعلام بتنظيم مزيد من الأنشطة والأحداث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بما في ذلك في كانبيرا، وداكار، ودار السلام، والمنامة، ونيروبي، ونيودلهي، وطهران.

# الفصل السابع

## استنتاجات اللجنة وتوصياتها

١٠٠ - في السنة الخمسين من الاحتلال الإسرائيلي، **تحث** اللجنة **المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده الرامية إلى تحقيق حل تفاوضي دون إبطاء، والتوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين** بجميع جوانبها من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال، وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

١٠١ - وتؤيد اللجنة، في دعمها المتواصل لإعادة تنشيط الجهود المبذولة لإحلال السلام، الرأي القائل بضرورة مراجعة نموذج المفاوضات الثنائية الذي لم يفض بعد أكثر من عقدين من الزمن إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الاستقلال الكامل لدولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وترحب اللجنة بالخطوات الجادة التي اتخذها المجتمع الدولي من أجل طرح **إطار موسع متعدد الأطراف يضم الشركاء الإقليميين الرئيسيين** بهدف إحياء عملية السلام وإتاحة أفق سياسي ذي مصداقية.

١٠٢ - وكما ظهر باستمرار خلال اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك الاجتماعات الدولية التي نظمتها اللجنة، ستظل أي تسوية للنزاع تشكل محورا أساسيا للسلام والاستقرار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط المتقلبة والعالم. ومن الواضح على هذا النحو، أن النزاع **يتطلب تسوية إقليمية شاملة** تتضمن قدرا أكبر من التفاعل مع الدول العربية الرئيسية وسائر الدول المعنية. ولا تزال مبادرة السلام العربية تشكل إسهاما كبيرا في تحقيق تسوية إقليمية من هذا القبيل. وتدعم اللجنة هذه الجهود، وستواصل تعزيز تعاونها مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. كما ترحب اللجنة بمساهمات الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وخارجها في ممارسة نفوذها من أجل التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين.

١٠٣ - وتحث اللجنة مجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية رئيسية عن حفظ السلام والأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والجمعية العامة على الاضطلاع بدور بنَّاء في **كفالة المساءلة الكاملة وتطبيق معايير السلام المستقرة منذ زمن طويل والتي تكرر تأكيدها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة** من أجل تسوية النزاع. وينبغي النظر بصورة إيجابية في جميع المقترحات التي تسعى إلى إيجاد مخرج من المأزق الحالي. وترحب اللجنة في هذا الصدد، باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي أكد من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية ليس له أي شرعية قانونية، ودعا إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين، مما يولد الزخم الفريد للسلام الذي يتعين الحفاظ عليه. وعملا بالفقرة ١٢ من القرار، تطلب **اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم تقاريره الثالث والتقارير اللاحقة خطيا إلى المجلس عن تنفيذ أحكام القرار، وأن يقترح السبل والوسائل العملية لمحاسبة إسرائيل على أنشطتها الاستيطانية غير القانونية وغيرها من الانتهاكات.**

١٠٤ - وتسلم اللجنة بأن **العلاقات بين الفلسطينيين** تشكل عقبة أمام إحراز تقدم نحو إقامة دولة فلسطين المستقلة. ويلزم بذل جهود جادة للتغلب على عدم الثقة بين الطرفين، بوسائل منها جهود بناء

الثقة، وتدعو إلى إبداء الشجاعة وروح القيادة المطلوبة في الوقت الحاضر. **وتعرض اللجنة خدماتها ودعمها للجهود المحلية والإقليمية والدولية، من أي بلد و/أو منظمة قادرة على المضي قدما بالعملية.**

١٠٥ - وإذ تشير اللجنة إلى **الذكرى السنوية السبعين** المقبلة **لطرد اللاجئين الفلسطينيين من ديارهم في عام ١٩٤٨، التي يتم إحياؤها تحت اسم "النكبة"**، فإنها تشدد على أهمية الاعتراف بذلك الحدث وأثره على الشعب الفلسطيني باعتباره شرطا ضروريا لاستمرارية السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلا عن المصالحة في المستقبل. وتدعو بقوة إلى **حق عودة** اللاجئين الفلسطينيين (أو تعويضهم)، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وتشجع اللجنة كذلك جميع الدول الأعضاء على العمل الجماعي **لتمويل الأونروا** على نحو كاف ويمكن التنبؤ به بقدر أكبر بما أنها تواجه زيادة الطلب على الخدمات الناجمة عن تفشي عدم الاستقرار على نطاق واسع والتدهور الاجتماعي - الاقتصادي في جميع ميادين العمليات، وتحذر فقر اللاجئين الفلسطينيين وضعفهم، ولا سيما في قطاع غزة، بينما تواجه الوكالة نقصا حادا في الميزانية، مما يؤثر في قدرتها على توفير المساعدة والحماية وفقا للولاية المنوطة بها.

١٠٦ - وتؤكد اللجنة من جديد أن على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده ويتحمل مسؤوليته الأخلاقية والقانونية **ويطلب رفع الحصار الإسرائيلي الذي دام ١٠ أعوام على غزة جوا وبرا وبحرا**، ورفع جميع إجراءات الإغلاق في إطار قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وتلاحظ اللجنة أن إعمار غزة قطع، بعد مرور سنتين على الحرب المدمرة لعام ٢٠١٤، بعض الأشواط الهامة. غير أن الإمداد بالمياه النقية وتوفير الصرف الصحي والكهرباء لا يزال شحيحا، ولا يزال تشرد ما يزيد على ٠٠٠ ٦٥ شخص يتسبب في تفشي المعاناة وله وقع شديد على الحالة الإنسانية القاسية أصلا. وتهيب اللجنة **بالجهات المانحة الدولية أن تفي بلا إبطاء بجميع تعهداتها** بهدف الإسراع بتقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ عملية إعادة الإعمار، وهما أمران جوهريان للتخفيف من محنة الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ولدعم الانتقال الضروري من المساعدة الإنسانية إلى التنمية.

١٠٧ - وفي نهاية المطاف، لكفالة احترام حقوق الشعب الفلسطيني، والحيلولة دون تدهور الوضع ووصوله إلى نقطة الانهيار، وكسر حلقة البناء فالتدمير فإعادة البناء، **توصي** اللجنة **بالتحول من إطار العمل الإنساني إلى إطار الحقوق السياسية وحقوق الإنسان**، الذي يراعى الالتزامات القانونية لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك في سياق قطاع غزة. ولا بد أيضا أن تتولى حكومة وحدة وطنية فلسطينية شؤون الحكم والمهام الأمنية في غزة وأن تمارس السيطرة على المعابر.

١٠٨ - وتكرر اللجنة التأكيد **على وجوب التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتقديم مرتكبيها إلى العدالة**. وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء التنفيذ المحدود الذي تقوم به إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، للنتائج والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق في نزاع غزة لعام ٢٠١٤، وغيرها من التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان التي وجهت إلى إسرائيل. وترحب اللجنة بتعيين ستانلي مايكل لينك مقررا خاصا معنيا بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وستسعى لتسهيل تنفيذ ولايته.

١٠٩ - **وتشدد اللجنة على المسؤولية التي تقع على عاتق الدول والكيانات الخاصة عن تجنب الإسهام في الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني**، وخاصة فيما يتعلق بإقامة

مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتتطلع اللجنة إلى إنشاء قاعدة بيانات لجميع الجهات الفاعلة التي تقوم بأعمال تجارية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، على النحو الذي أمر به قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١ لعام ٢٠١٦. وفي سياق ذلك القرار، ووفقا لأحكام الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي تدعو الدول إلى التمييز، في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تحث اللجنة الحكومات ومؤسسات الأعمال الخاصة والهيئات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي على اتخاذ المزيد من التدابير للنأي بنفسها عن السياسات التي تضفي المشروعية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية والاحتلال بشكل عام، أو تقديم الدعم لها.

١١٠ - **وتلاحظ اللجنة مع التقدير المساهمة المفيدة التي تقدمها شعبة حقوق الفلسطينيين** دعما لولايتها وأنشطتها عن طريق ما يلي:

(أ) تقديم الدعم الفني ودعم الأمانة على نحو يتسم بالكفاءة، بما في ذلك إلى الاجتماعات الرسمية للجنة، وكذلك الاجتماعات غير الرسمية للمكتب والزيارات الميدانية التي تقوم بها اللجنة، والاتصال الفعال مع اللجنة ومكتبها وفريقها العامل، وتقديم التوجيه الاستراتيجي لها؛ وتنظيم جلسات إحاطة للمندوبين الجدد في اللجنة؛ وتنفيذ قرارات اللجنة، بسبل منها إعداد رسائل اللجنة إلى السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية؛ وإعداد ما يلزم من وثائق الهيئات التداولية وإصدارها في الوقت المناسب؛

(ب) تنظيم أربعة اجتماعات ومؤتمرات دولية تسهم في الحفاظ على مستوى الحوار والمشاركة والدعم من جانب المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف برنامج اللجنة، كما يتضح من عدد ومستوى المشاركين في اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية، وفي الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛

(ج) زيادة الوعي الدولي بسياسات الأمم المتحدة وأنشطتها المتعلقة بقضية فلسطين، من خلال إعداد المنشورات والمواد الإعلامية ونشرها على أوسع نطاق ممكن؛ وتعهد الموقع الشبكي المخصص *لقضية فلسطين* وتحديثه ومواصلة تطويره، فضلا عن استخدام شبكات المعلومات الاجتماعية على الإنترنت من قبيل فيسبوك وتويتر ويوتيوب؛

(د) تعزيز المساعدة والدعم المقدمين إلى حكومة دولة فلسطين من أجل بناء مؤسسات تتسم بالكفاءة وتخضع للمساءلة وقادرة على الصمود من خلال حلقات عمل وتدريب الموظفين المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما في ضوء الجهود التي تبذلها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(هـ) استمرار مشاركة منظمات المجتمع المدني في دعم الجهود التي تبذلها اللجنة والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

١١١ - **وستواصل** اللجنة، **من خلال أنشطتها المنوطة بها والتي تنفذها شعبة حقوق الفلسطينيين، إذكاء وعي دولي حاد بقضية فلسطين فضلا عن حشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني. بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال، في هذا العام الذي يشهد الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي والذكرى السنوية السبعين لقرار الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين.**

١١٢ - وتطلب اللجنة إلى **الشعبة أن تواصل تقديم الدعم الفني وخدمات الأمانة في جميع جوانب ولايتها**؛ وتنظيم الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ وبرنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية؛ وبرنامج البحوث والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية دعما لاستراتيجية

اللجنة المتعلقة بالاتصالات؛ وتوسيع برنامج التدريب وبناء القدرات، مع مراعاة الخطة السياسية الوطنية لدولة فلسطين، وجهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا السياق، تسلم اللجنة بالأهمية المتزايدة للتعاون مع البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تبادل وتطبيق الخبرات والحلول الناجعة والمستدامة والمجدية التكاليف والقابلة للتكرار، وتؤيد الجهود الخاصة التي تبذلها الشعبة **لتيسير هذا التبادل في إطار التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**. وأخيرا، **تحث الدول الأعضاء في اللجنة والدول المراقبة والجهات الأخرى على المشاركة بنشاط في برنامجها، بسبل منها التبرع** لكي يتسنى توفير خبرات التدريب ووضع البرامج على أساس مالي متين.

١١٣ - وترى اللجنة أن **البرنامج الإعلامي الخاص بقضية فلسطين الذي تنفذه إدارة شؤون الإعلام** قدم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام والرأي العام بالقضايا ذات الصلة. وتطلب اللجنة مواصلة هذا البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة التي تقتضيها التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

١١٤ - وتعرب اللجنة عن عميق **تقديرها لمبادرات المجتمع المدني** لدعم الشعب الفلسطيني، وستواصل توسيع نطاق جهودها الرامية إلى إشراك المزيد من منظمات المجتمع المدني، بطرق منها عقد منتديات منتظمة للمجتمع المدني، وعامة الجمهور في أعمالها من أجل دعم التوصل إلى حل عادل وسلمي لقضية فلسطين، بما في ذلك في إسرائيل. **وتشجع اللجنة الشركاء من المجتمع المدني على العمل مع حكوماتهم الوطنية ونوابهم في البرلمانات وسائر المؤسسات بهدف كسب تأييدهم التام للأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة واللجنة، وبلوغ الهدف العام المتمثل في تعزيز نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والاعتراف الكامل بدولة فلسطين واستقلالها**. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب المشاركة المثمرة مع المغتربين الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ستواصل اللجنة توسيع نطاق هذه المشاركة، من أجل تحقيق تضافر الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي وكسب التأييد العملي للتوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١١٥ - ورغبةً من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا للصعوبات العديدة التي تواجه الشعب الفلسطيني وقيادته وتعرقل عملية السلام، فإنها **تعتزم العمل بشكل وثيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الميدان**، بما في ذلك منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والأونروا، من أجل بذل جهود متضافرة في المجالات التي تحظى بالاهتمام المشترك ودعم المسؤولية الدائمة التي تقع على عاتق الأمم المتحدة إزاء قضية فلسطين إلى أن تحل القضية بجميع جوانبها على نحو مرض وفقا للشرعية الدولية (قرار الجمعية العامة ٢٠/٧١، الفقرة الأخيرة من الديباجة). وتود اللجنة أن تعرب عن **تقديرها** العميق **لشركائها، وبخاصة منظمة التعاون الإسلامي، لمساهمتهم بموارد خارجة عن الميزانية، وكذلك لمشاركتهم النشطة في المؤتمرات والمناسبات**.

١١٦ - **وستتواصل** اللجنة أيضا **مع جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة من أجل توسيع عضويتها**. وتهيب بجميع الدول أن تنضم إليها في هذا المسعى وأن تتعاون معها وتدعمها، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة، وإعادة تأكيد الولاية المنوطة بها.

250917 250917 17-15561 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق